

مشكلة الأمن الفكري في الجزائر

The problem of intellectual security in Algeria

ط. د. بوداود محمد¹، د. بن صايم بونوار²

¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، boudaoud.mohammed@univ-tlemcen.dz

² جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، bensaim13dz@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2021/12/19

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مشكلة الأمن الفكري في الجزائر، من خلال إبراز مدى اهتمام الأمة الجزائرية بالبناء الفكري عبر محطات مختلفة من تاريخها الثقافي والسياسي، كما يهدف أيضا إلى تعزيز الأمن الفكري لما له من أهمية وتأثير على جميع القطاعات والمجالات في الدولة. بدأ البناء الفكري في الجزائر مبكرا وبصورة عفوية في أوساط الشعب بغرض مواجهة واقع الاحتلال الفرنسي، وبعد الاستقلال، رفضت النخبة الجزائرية الأحادية في الرأي والتفكير، وناضلت من أجل الانعتاق الفكري والسياسي. ثم تمّ التأسيس لأمن فكري جزائري عبر وسائل وآليات مختلفة، كما ساهم التباين الفكري والأيدولوجي بين التيارات المختلفة في ظهور بوادر للصراع الفكري على الساحة السياسية، أدى في الأخير إلى نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، واجهتها الدولة بانتهاج مقاربة متكاملة توجت بتجسيد ميثاق السلم والمصالحة، ووضع حدّ لعشرية المأساة الوطنية. كلمات مفتاحية: الأمن الفكري، الانحراف الفكري، البناء الفكري، المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

Abstract:

This research aims to shed light on the problem of intellectual security in Algeria, by highlighting the extent of the Algerian nation's interest in intellectual construction through various stages of its cultural and political history. It also aims to enhance intellectual security for its importance and impact on all sectors and fields in the state.

Intellectual construction began early in Algeria and spontaneously among the people in order to confront the reality of the French occupation. After independence, the Algerian elite rejected unilateralism in opinion and thought, and struggled for intellectual

and political emancipation. Then, the establishment of Algerian intellectual security was done through various means and mechanisms. The intellectual and ideological differences between the different currents also contributed to the emergence of signs of intellectual conflict in the political arena, which eventually led to the emergence of the terrorist phenomenon in Algeria. The state confronted it with an integrated approach that culminated in the embodiment of the Charter for Peace and Reconciliation, and putting an end to the decade of national tragedy.

Keywords: Intellectual security, intellectual deviation, intellectual construction, the Algerian approach to combating terrorism.

1. مقدمة:

الأمن الفكري للمجتمعات والدول، على عكس الإخلال بالأمن الجنائي الذي يكون ضرره مقتصرًا على المجني عليه؛ "فإن الإخلال به يتعدى ضرره إلى كل شرائح المجتمع، وعلى اختلاف مستوياته... وهو ليس عمل مجموعة لصوص أو مجرمين، وإنما المخلون بالأمن الفكري القاصدون لاختلاله، هم: المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، فالصراع صراع على مستوى كبير، يحتم اهتماماً كبيراً ووعياً بطبيعة الصراع وآلياته" (اللويحق، د.ت، صفحة 8).

عرفت الجزائر قبل ثورة نوفمبر تعددية سياسية، وتشكيل أحزاب سياسية بكل تنوعاتها الفكرية في ظل قوانين الاحتلال الفرنسي، ومنها ما كان امتداداً إيديولوجياً لأحزاب فرنسية، وبعضها كان مرتبطاً بأفكار وأيديولوجيات عربية، والبعض الآخر كان متأثراً بفكر أجنبي غربي، أو حتى سوفياتي، إلى جانب الفكر الإصلاحي الجزائري الذي تبنته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ وكل تلك التنظيمات السياسية ذابت في حزب وحيد ركّز في برنامجه على تحرير الوطن من الاستعمار، ووضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة. بعد الاستقلال، حافظت السلطة الجزائرية على الأحادية؛ وتبنت نظام حكم الحزب الواحد الطلائعي، القائد للتنمية؛ وعملت من خلال مواثيقها الرسمية وسلوكها

السياسي، على سياسة بناء فكري يؤمن لها الاستمرارية في ظل التوجه الذي تمّ اختياره، حفاظا على وحدة المجتمع وحمايته من التمزّق الأيديولوجي والهوياتي.

كرّس دستور 1989 الانتقال الديمقراطي التعددي على أنقاض نظام الحزب الواحد؛ وعرفت الحياة السياسية والإعلامية انتعاشا كبيرا، فأفرزت أول انتخابات تعددية نتائج تضاربت حولها الآراء، ونتج عنها تباين كبير في المواقف؛ وكل ذلك أسفر عن صراعات أيديولوجية، ثقافية وفكرية، عصفت بالأمن المجتمعي الجزائري منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، ورغم المصالحة الوطنية التي تمت مع مطلع القرن الواحد والعشرين، إلا أن الجزائر لازالت تعاني من آثار عشرية المأساة الوطنية إلى جانب بعض الانتقادات حول الحرية الإعلامية والتعددية الفكرية والسياسية.

فتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: "كيف نفهم مشكلة الأمن الفكري في الجزائر عبر تاريخها الثقافي والسياسي؟"

والفرضية الآتية هي إجابة أولية على الإشكالية: "تولّد الأمن الفكري في الجزائر عن ظروف سياسية وثقافية تاريخية، تمّ التأسيس له بعد ذلك والعناية به من طرف الدولة والمجتمع."

لوفاء بالموضوع، تمّ تقسيم البحث كالآتي:

2. الأمن الفكري في الجزائر قبل الاستقلال.

1.2. مفهوم الأمن الفكري.

2.2. تحديات الأمن الفكري الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي.

3.2. سياسة بناء الأمن الفكري في المواثيق الرسمية لثورة نوفمبر الجزائرية.

3. سياسة البناء الفكري في الجزائر بعد الاستقلال.

1.3. الأمن الفكري في ظل نظام حكم الحزب الواحد.

2.3. الأمن الفكري بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر.

ومن الناحية المنهجية تمّ استخدام المنهجين التاريخي والوصفي لتفسير ودراسة تاريخ سياسة البناء الفكري في الجزائر وتحليلها، وتمّ الاعتماد على تحليل مضمون بعض الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية في جوانبها الفكرية والثقافية، أما الاقتراب البيئي المقارن فقد استخدم لمقارنة سياسة البناء الفكري في الجزائر في حقب سياسية مختلفة؛

2. الأمن الفكري في الجزائر قبل الاستقلال.

بعد اتساع مفهوم الأمن، وظهور مفهوم الأمن المجتمعي مع باري بوزان Barry Buzan إلى جانب المجالات الأخرى كالأمن العسكري، السياسي، الاجتماعي، الصحي، الاقتصادي، الثقافي والفكري وغيره؛ وجد الفرد نفسه شريكا أساسيا إلى جانب السلطة في حماية وتعزيز الأمن الوطني، وترسّخت قناعة أمن الوطن من أمن المواطن، وأمن الوطن هو إنجاز تراكمي قائم على سياسات راشدة، وعقيدة دينية، وثقافة الاعتزاز بأجهزة الدولة ومؤسساتها، وتضحيات شعب ينعم بالكرامة والحرية والعدالة؛ وكلّ ذلك يتبلور في ذهن الانسان-حاكما أو محكوما-قبل أن يتجسّد على أرض الواقع في صيغة بناء قوى وطنية متنوعة ومتكاملة داخل إطار الدولة؛

1.2 مفهوم الأمن الفكري.

يقصد بالأمن الفكري كمفهوم جديد، ومصطلح مستحدث في الدراسات الأمنية، نشاط الدولة والمجتمع وتديرهما للاطمئنان على سلامة فكر الأفراد والجماعات، وتأمينه من الانحراف-المؤدّي إلى الغلو والتطرف...وتجنيبه الخروج عن جادة الصواب" (بن خيرة، 2016، صفحة 97)، والالتزام بالوسطية والاعتدال في التعاطي مع الأمور الدينية ، السياسية والاجتماعية، والتصوّر السليم للواقع، وتحصين الهوية الوطنية من الاختراق في مواجهة التيارات الثقافية والفكرية الوافدة، أو الأجنبية" (الفيضي، 2016، صفحة 4)، وذلك بغرض حفظ النظام العام وتحقيق استقرار يراعي الواقع والمصالح الحقيقية للدولة والمجتمع.

يرتكز الأمن الفكري على مقومات أبرزها المحافظة على العقل الذي يعد معقل التفكير وأداته، والاعتداء عليه يسبب خللا في توازن التفكير فتضيع وظيفته، كما يقوم أيضا على مبدأ الوسطية والاعتدال بعيدا عن التشدد والتعصب وعن التطرف والانحراف، "والوسطية الفكرية تتسم بالاعتدال والتسامح، وكذلك التعقل والتوازن...وليس هنالك ما يكدر النفس ويدفع إلى المخاوف وحدوث الضرر من الفكر المتطرف الذي يتصف بالغلو في الطرح والمعتقد والتشنج...فمعظم الأزمات هي نتيجة التطرف ورفض الآخر والإساءة المتعمدة له" (الشراخ، 2017).

والحوار الداخلي بين القوى والتيارات الفكرية والسياسية يعدّ ركيزة هامة للأمن الفكري لأي مجتمع، إلى جانب التفاعل الحضاري بين المجتمعات لإشاعة قيم السلام والأمن والاستقرار. ومن مقوماته كذلك، الإعلام الموضوعي لمواجهة التهديدات التي تحاصر المجتمع في الجانب الفكري، وفي ثقافته وسلوكياته وأعرافه؛ لأن الإعلام هو سلاح ذو حدين وهو المسيطر في معركة الأفكار لكسب الرأي العام.

أما أبعاد الأمن الفكري فهي تتمثل أساسا في البعد العقدي الهوياتي لحماية عقيدة الأفراد وهوية المجتمع من تأثيرات الأفكار الوافدة والمعتقدات الفاسدة، ثم بعد أيديولوجي "يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم" (جرار، 2019، صفحة 472)، وبعد أخلاقي يعزز روح المسؤولية عند المواطنين لمنع الفساد السياسي، الاقتصادي، المالي، الإداري، أو أية خيانات تمسّ بالأمن القومي الجزائري، أما البعد السياسي فيتجلى في التعاون والتكامل مع الفكر السياسي المخالف للخصوم السياسيين، بين التيارات الدينية والعلمانية أو الليبرالية والشيوعية بغرض المحافظة على أمن وسيادة الدولة.

كما أن للأمن الفكري مقومات وأبعاد، فإن له مهددات أيضا؛ وأبرزها التطرف الذي له صور كثيرة كالغلو، البغي، التكفير، التشدد والتعصب، العنف والإرهاب، إلى جانب الفساد والإفساد.

الفساد هو الخروج بالشيء عن حدّ اعتداله، وضدّه الصّلاح، وهو أنواع: إداري، سياسي، اقتصادي، مالي، أخلاقي وغيره؛ وهو في اعتقادنا، صورة أخرى من مظاهر الانحراف الفكري؛ فالفكر الذي يستند إلى هوى النفس، وينحاز إلى جماعة مخطئة، أو إلى رأي منحرف، ويتجاهل الأفكار والآراء الصائبة التي تساهم في النهوض بالوطن في مجالات التسيير المختلفة، هو فكر يؤدي إلى نوع آخر من التطرف، وهو الإفساد الذي ينخر جسم المجتمع ويهدد أمن الأمة والوطن.

كانت عملية البناء الفكري، من أولويات الحضارات المختلفة عبر العصور، واستفادت من بعضها البعض في هذا المجال؛ فسياسة الرومنة كانت مرجعا أساسيا لسياسة الفرنسية في الجزائر؛ كما أن الحضارة الإسلامية أولت أهمية كبرى للأمن الفكري في القرآن والسنة، تحصينا للفرد من الانحراف عن الوسطية والاعتدال، والمجتمع من الفوضى والتنازع، والدولة من التفكك والانحيار.

وفي جانب التنظير، يجد الأمن الفكري مسوّغا له كمفهوم جديد، في المقاربات الأمنية الجديدة: البنائية، الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، وفي مدرسة كوبن هاجن مع باري بوزان Barry Buzan ومفهوم الأمن المجتمعي (أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية)، خاصة ما يهدّد طريقة تفكير الأفراد من جهل وغزو فكري وغيرها؛ ومع الأمن الإنساني أيضا، حيث يكون الناس آمنين من المخاطر بأنواعها؛ ويجب توفير وتعزيز الأمن الفكري، والمتعلّق أساسا بشخصية الانسان وفكره وهويته؛ والذي يعد صمام أمان لباقي قطاعات الأمن الأخرى.

2.2 تحديات الأمن الفكري الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي

بدأ البناء الفكري في الجزائر مبكرا حتى قبل الاحتلال الفرنسي حيث عرفت هذه الأخيرة عدة حضارات للعديد من الأمم كالقرطاجيين والفينيقيين، كما توالى عليها مختلف الديانات السماوية؛ اليهودية وبعدها المسيحية في العهد الروماني والوندالي والبيزنطي.

تجدر الإشارة إلى أن الرومان انتهجوا سياسة الرومنة التي كانت تهدف أكثر إلى سياسة إدماجية أعمق من خلال نشر الديانة المسيحية واللغة اللاتينية، وباقي مظاهر الحضارة الرومانية كالعمران والثقافة والمعتقدات وتمجيدها في مقابل محاربة حضارة السكان الأصليين والانتقاص منها؛ وهذا يعد تهديدا واضحا للأمن الفكري لبلاد المغرب.

ثم جاء الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا فاعتنق سكان الجزائر الإسلام الذي جاء بنمط اجتماعي بسيط ذي بعد إنساني، وجدوا فيه تقاربا كبيرا إلى درجة التطابق، فقبلوا به لأنه قدّم لهم وحدة اللغة والعقيدة، التي "دعّمت وحدتها العرقية والجغرافية والتاريخية، وبفضل وحدة العقيدة هذه، انكب شعب الأقاليم على البناء والإبداع الحضاري في أوسع مجالاتهما، في جوّ من الحرية السياسية والباحوحة الاقتصادية، فقامت بالأقاليم مراكز حضارية هامة، لا تقل مكانة ورقبًا عن مراكز الشرق الإسلامي...وقد أخصب فيها الفكر وتطورت الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأبدعوا في مجالات الحضارة" (جفال، 2013، صفحة 58)، كل ذلك أثمر تشكّل النواة الأولى للنخب الجزائرية والتي هي عبارة عن "نخب تقليدية لعبت دورا مهما ضد الاحتلال الاسباني وكانت ترى فيه أنه احتلال ديني صليبي أكثر منه سياسي، فكانت وظيفتها الأساسية في ذلك العصر الحفاظ على الإسلام بالدرجة الأولى" (مخنان، 2012/2011، صفحة 152).

بعد الغزو الفرنسي للجزائر، حاولت سلطات الاحتلال طمس معالم الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية من خلال محاربة الدين الإسلامي واستبداله بالديانة المسيحية عن طريق سياسة التنصير. كما عمدت إلى القضاء على الثقافة العربية الإسلامية وإحلال اللغة الفرنسية والثقافة الغربية مكانها في إطار سياسة الفَرَنسة والإدماج والتغريب.

استقت فرنسا سياستها الفكرية من الرومان، حيث سياسة الفَرَنسة هي مستمدة من سياسة الرومنة؛ فمنذ البداية، انتهج جيش الاحتلال الفرنسي سياسة تحويل

المساجد إلى كنائس واسطبلات ومحاربة فئة العلماء الذين هم فكر الأمة وعقلها المدبّر، ومنعهم من النشاط الثقافي والديني وكل ما له صلة بتنوير فكر الشعب الجزائري وتوعيته. وأبرز ما قام به الاحتلال في سياسة الفرنسة هو إصدار قانون أدولف كريميو، وزير العدل الفرنسي، في 24 أكتوبر 1870 القاضي بإدماج يهود الجزائر في المجموعة الفرنسية وتجنيسهم تلقائياً، وإلحاق الجزائر العربية الأمازيغية الإفريقية بفرنسا (شيخ، 2017، الصفحات 21-22)

لم تفلح سلطات الاحتلال في سياستها تلك، حيث جاءت ردود فعل قوية من طرف بعض النخب الوطنية على غرار نخبة الجواد "التي تنتهي إليها شخصيات ثورية كالأمير عبدالقادر والمقراني وبوعمامة، تميّزت بالجانب العسكري... واتبعت استراتيجية الحفاظ على قوتها ومكانتها الاجتماعية عن طريق توجيه أبنائها للتعليم في المدارس الفرنسية آنذاك وذلك لإعادة انتاج نفسها، وقد كان الشبان الجزائريون النخبة المثقفة الناتجة عن هذه الاستراتيجية... وهم الذين تكونت وتشكلت منهم النخبة المعاصرة" (مخنان، 2011/2012، صفحة 153) التي قادت وتزعّمت المقاومة الجزائرية المسلّحة.

كما برزت معالم البناء الفكري في نشاطات حركات المقاومة السياسية حيث "طالب حزب نجم شمال إفريقيا بوجوب فرض التعليم الإلزامي باللغة العربية، وكذا حق التمدريس في جميع المستويات؛ ونفس النهج سار عليه حزب الشعب مطالبا بإجبارية اللغة العربية في التعليم العالي من خلال تأسيس كلية الآداب وجامعة إسلامية" (لوصيف، 2018، صفحة 94).

إلى جانب النخب المثقفة التي أسّست أحزابا سياسية بأفكار مختلفة، برزت حركات الإصلاح الديني والسياسي للزوايا، وتأسّست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كرد قويّ على الغزو الفكري والثقافي الغربي الذي رافق الاحتلال الاستيطاني الفرنسي؛ ركّزت فيه الجمعية على تعزيز الأمن الفكري والسلوكي للمجتمع الجزائري من خلال المحافظة على العقيدة الإسلامية، والقيم الوطنية الصحيحة التي هي صمام الأمان

للمجتمع حيث " الذي يمكن الفرد الجزائري من تصحيح ذاته وحمايتها من الذوبان في ثقافة الآخر، أي الثقافات الأجنبية وبالتحديد الثقافة الفرنسية التي لا تنسجم مع مرجعيته الأصيلة ولا تخدم حضارته " (جفال، 2013، صفحة 62).

وضعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين استراتيجية متكاملة لبناء أمن فكري فعّال وناجع في مواجهة تهديدات الغزو الفكري الفرنسي، فبادرت إلى تربية الأجيال وتعليمهم تعليما نوعيا، للتصدي للممارسات والسلوكيات الدخيلة على المجتمع الجزائري، وردّت على سياسة التنصير والفرنسة والتغريب بسياسة التنشئة الاجتماعية وتكوين الرأي العام من خلال الطرق والوسائل المناسبة كالصحافة والإعلام، وإقامة النوادي لترقية المجتمع الجزائري والحفاظ على الوجه العربي الإسلامي للجزائر.

أما الكشافة الإسلامية الجزائرية، فقد قامت من جهتها بواجبها التربوي والثقافي المنوط بها؛ حيث عمدت إلى تربية وتكوين الناشئة من أبناء الجزائر وتأطيرهم مساهمة منها في إعداد مواطن الغد القادر على مواجهة الاستعمار الفرنسي، وذلك وفق منهج تربوي تمّ التركيز فيه على بناء شخصية وطنية جزائرية متوازنة.

" Le scoutisme musulman algérien fait sienne l'attitude éminemment islamique qui consiste à entreprendre une recherche permanente de l'équilibre et de l'harmonie: entre le corps et l'esprit, la science et la morale, l'individu et la communauté" (ILLOUL, 2009, p. 34).

ومن أخطر تحدّيات الأمن الفكري الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي، ظهور نخبة تنتمي إلى الطبقة البورجوازية تنادي بالاستغراب والاندماج، تشبعت بالحضارة الغربية وتأثرت بها، "تشكّلت على أيدي المحتلّ بعدما تم اختطافهم وتكوينهم في مدارس مجهولة بعيدا عن ذويهم؛ فتخرّج منهم الكتاب والمترجمين والمعلمين وتم استعمالهم في استمالة جزء من الشعب الجزائري؛ وشكلوا نواة التيار الاندماجي إلى جانب النخبة المعاصرة(انظر التعليق رقم: 1)؛ وكان يعتقد هذا التيار أنه الداعي لثقافة الأنوار؛ فانجذبت هذه النخبة

إلى سلطات الاحتلال، وبعضها نصّب نفسه مدافعا عنه بوصفه أنه السبيل الوحيد للنهوض والتطور" (مخنان، 2012/2011، صفحة 156).

أُستعملت تلك النخب، التي انحرفت في فهم الأمن، كأداة في عملية الغزو الفكري الغربي لتسهيل مهمة الاحتلال حيث عمدت إلى بثّ ونشر الأفكار التي تخدم مصالح المحتل، "حيث كان يرى المثقف الجزائري الشريف بن حبيلس أن الجزائر كانت عبارة عن عش حقيقي للأشرار وقطاع الطرق والقراصنة، وتسودها الفوضى والغموض، والاضطراب...لم تعرف استتباب الأمن إلا منذ أن صارت أرضا فرنسية...وفرض الأمن في الجزائر يعد إحدى أهم الإنجازات الفرنسية على الإطلاق، وعليه فالجزائريون مدينون لفرنسا، ويفرض عليهم الواجب حيها والذوبان في مجتمعها...لذلك فخدمة الأمن والعمل على استتباب الأوضاع واستقرارها، هو عمل على إدماج إخواننا وتكثيفهم واستيعابهم" (قاصري، 2017، صفحة 192).

لكن كل تلك المحاولات الاستغرابية والتنصيرية، لم تنطلي على الشعب الجزائري الذي كان دائما يرفض هذا النوع من التفكير الانهزامي القابل والداعم للاحتلال، ويعتبره تهديدا مباشرا لأمنه الفكري، ومساسا صريحا بمكونات هويته العربية الإسلامية، وخطرا محدقا بمقومات الشخصية الجزائرية، فرفض التوجهات الفكرية والسياسية لتلك النخب، والتفّ حول قيادته الروحية والثورية، التي على الرغم من أنها عرفت تنوعا فكريا وأيديولوجيا، واختلافا في الرأي حول الفكر السياسي الناجع لمواجهة الاستعمار الفرنسي، قادت الشعب الجزائري إلى مقاومة الاحتلال حتى انتزع حريته ونال استقلاله.

وذابت كل التنظيمات السياسية والجمعيات تحت مظلة جبهة وطنية وحيدة مع انطلاق الثورة التحريرية، وذلك لمواجهة العدو المشترك، وتحرير البلاد، وتأسيس الدولة الجزائرية المعاصرة؛ وتنازلت كل الأطراف عن توجهاتها الفكرية وقناعاتها الشخصية احتراما لأولوية المصلحة العليا للوطن.

3.2. سياسة بناء الأمن الفكري في المواثيق الرسمية لثورة نوفمبر الجزائرية

اهتمت المواثيق الرسمية للثورة الجزائرية بالجوانب الفكرية والثقافية والإيديولوجية للثورة وللمجتمع الجزائري؛ فالتوجّه العام للثورة الجزائرية كان له بعد إسلامي لأن "المعتقدات عموماً لها تأثير كبير في أحوال الشعوب والأمم، وتتجلى أهميتها في كونها مصدر القوة للدول أو ضعفها، وتحقيق أمنها الفكري والسلوكي، والتحرر من أي نوع من الغزو في حال استخدامها بطريقة إيجابية" (جفال، 2013، صفحة 56)، حيث هدف بيان أول نوفمبر 1954 إلى "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" (بيان أول نوفمبر، 1954).

فرغم التباين الفكري بين قيادات الثورة التي أعدت بيان أول نوفمبر، غير أن المصلحة الوطنية العليا دفعتها إلى تبني المبادئ الإسلامية نظراً لاعتبارات تاريخية وحضارية لا يمكن تجاوزها لأن "التأكيد على تبني المبادئ الإسلامية يندرج كتصدي لذلك الادعاء القائل بأن المسألة الدينية عويصة، بحكم تواجد المعمّرين، وأن سكان الجزائر متعدّدو الديانات والطوائف: مسلمون، مسيحيون، ويهود" (لوصيف، 2018، صفحة 95)، أما التنازل لإسلامية الشعب يعدّ طمساً لشخصيته ولدينه.

بدورها تضمنت وثيقة مؤتمر الصومام، المنعقد في 20 أوت 1956، مواضيع تدخل في إطار تعزيز الأمن الفكري للشعب الجزائري حيث جاء فيها أن الجزائريين لم يقبلوا أبداً الفرّنجة أو الفرّنسة، أو أن يكونوا أقلّ حرية واعتباراً من الأجانب، وهم متمسكون باللغة العربية كلغة الوطنية تتكلّمها الغالبية العظمى من المواطنين، ويرفضون خنقها بالشكل الممنهج الذي تعرضت له؛

« Les Algériens n'ont jamais accepté la francisation, d'autant plus que cette étiquette ne les a jamais empêchés d'être dans leur patrie moins libres et moins considérés que les étrangers... La langue arabe, langue nationale de l'immense majorité, a été systématiquement étouffée. Son enseignement

supérieur a disparu dès la conquête par la dispersion des maîtres et des élèves, la fermeture des universités, la destruction des bibliothèques, le vol des donations pieuses » (Plateforme de la soummam, 1956).

. وفي جانب آخر، نهت وثيقة الصومام إلى خطر سعي سلطات الاحتلال لهدم مقومات الشخصية الوطنية من خلال الاستهزاء بالديانة الإسلامية، والانتقائية في تعيين موظفي المساجد ودفع رواتبهم ومكافآتهم، ومحاربتها لجمعية العلماء المسلمين، ودعمها للدجل والخرافات، حيث ورد في الوثيقة:

« La religion islamique est bafouée, son personnel est domestiqué, choisi et payé par l'administration colonialiste. L'impérialisme français a combattu le mouvement progressiste des Oulémas pour donner son appui total au maraboutisme, domestiqué par la corruption de certains chefs de confréries » (Plateforme de la soummam, 1956).

ردّت وثيقة الصومام بإقرارها تكوين ونشر هيئات إدارية للشؤون الإسلامية والأوقاف في الولايات بغرض إعداد المناهج التعليمية وتسيير شؤون الأئمة والمدرسين. وأما ميثاق طرابلس لعام 1962 عكفت على صياغته نخبة عُرفت بالتباين في القناعات، وعدم الانسجام الفكري والأيديولوجي بين اليساريين والوطنيين والمحافظين؛ انعكس ذلك على صياغته النهائية بخصوص الأيديولوجيا والهوية الوطنية، وتحديد طبيعة الثورة التحريرية ومشروع بناء الحزب.

أظهر ميثاق طرابلس في الشقّ الثقافي تطابقا مع وثيقتي أول نوفمبر ومؤتمر الصومام حيث ورد فيه: "أن تكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية... وضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية نظرا لكونها المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية، وكذلك لغة الحضارة والعلم وإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني،

فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي الذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية" (لوصيف، 2018، صفحة 102)، فبرنامج طرابلس يعد تصورا مستقبليا لبناء الدولة والمجتمع.

3. سياسة البناء الفكري في الجزائر بعد الاستقلال

لم يختف الخلاف الفكري والثقافي والسياسي الذي كان قبل وأثناء ثورة أول نوفمبر، وإنما ظهر من جديد بعد الاستقلال في شكل معارضة سياسية للنظام القائم، ردّ عليها هذا الأخير بالاحتواء أو التهميش والاقصاء؛ وأخرى مسلّحة، ردّ عليها بالمثل، وتعامل معها بكل شدة وحزم، حفاظا على أمن الوطن؛

1.3. الأمن الفكري في ظل نظام حكم الحزب الواحد

تجلّت سياسة البناء الفكري للجزائر في التوجّه الأحادي من خلال مواعيقيها الرسمية وسلوكها الداخلي، مما أثر سلبا على أمنها المجتمعي في نهاية الثمانينيات، حيث مباشرة بعد الاستقلال، حسمت السلطة في الجزائر أمر التنوّع الثقافي، والاختلاف الفكري والسياسي، والذي تجلّى في مختلف النصوص والمواثيق الرسمية، وأنهت مسألة التعددية الحزبية بإقرار حزب جبهة التحرير الوطني، حزبا وحيدا للتنمية والحياة السياسية.

يعدّ الإقصاء السياسي والأيدئولوجي للمعارضة السياسية شكلا من أشكال التطرّف الفكري الذي تمارسه بعض النخب الحاكمة لمنع خصومهم السياسيين من حقهم في التعبير عن أفكارهم عبر برامج سياسية في إطار "الأحزاب السياسية التي تعد من أهم متغيرات النظام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية؛ فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي...وهي أداة للتنشئة والتجنيد السياسيين، وتساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم (الخفاجي، 2006، صفحة 25). غير أن الانحراف الفكري لبعض النخب الحاكمة وتعضّبها، جعلها ترى في الشعب قصورا سياسيا وعجزا في

التسيير، وبالتالي تفرض وصايتها عليه وتحرمه من حقوقه السياسية والفكرية بدعوى توحيد الرؤى والأفكار لتأمين المجتمع من الانزلاقات السياسية والأمنية.

وتجدر الإشارة إلى أن دساتير 1963 و1976 قطعت الشك باليقين في مسألة الهوية الوطنية حيث نصّ الأول صراحة في ديباجته: "يتعين على الجزائر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، وأنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من دين الإسلام، بيد أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد واحترام آرائه معتقداته" (الدستور الجزائري، 1963)، وهذا ما أكدّه دستور 1976 لا سيما مادتيه 2 و3 بخصوص سياسة حماية الأمن الفكري الجزائري.

أما ميثاق الجزائر لسنة 1964 "أعطى مفهوما شاملا للثقافة الوطنية وحددها في ثلاثة عناصر رئيسية: تكون الثقافة الجزائرية قومية بدل وطنية بإعادة الاعتبار للغة العربية؛ تكون ثقافة ثورية تساهم في ترقية الشعب فكريا للتخلص من رواسب الاستعمار والإقطاع والخرافات والتخلف والتأخر الفكري" (لوصيف، 2018، صفحة 104).

من ناحية أخرى، "يشير بعض المؤرخين إلى تراخي وتهاون الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال في تأكيد وترسيخ هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية... وأنها ارتكبت بعض الأخطاء منها التضيق على رجال جمعية العلماء، وفرض الإقامة الجبرية على الشيخ البشير الإبراهيمي (انظر التعليق رقم: 2)... وإهمال بعض المفكرين مثل مالك بن نبي ... والتغاضي عن تسرب بعض القيم المادية الوافدة، كالفنون والعادات الغربية، وانتشار تعاطي الخمر والتدخين وغيرها" (رابح لونيسي وآخرون، 2010، صفحة 60).

بعد إلغاء التعليم الأصلي في الجزائر سنة 1980 (مرسوم رئاسي رقم 77-139، 1977) بحجة توحيد التعليم، توجه الشباب الجزائري إلى تعلّم أصول دينه من مصادر غير جزائرية، بعيدا عن مسؤولية الدولة والمجتمع، فتم اختراق الموروث الثقافي الاجتماعي والمذهبي من طرف عدة تيارات فكرية كالسلفية، الإخوان، الدعوة والتبليغ، الهجرة والتكفير والمذهب الشيعي الإمامي، وغيرها من الأفكار الوافدة؛ وتحول المجتمع الجزائري

إلى ساحة للصراع الفكري في "بداية الثمانينات التي عرفت صحوة دينية غير مؤطرة في الجامعات والمعاهد... وهذا الغياب كان بفعل الأفكار اليسارية، المَهوَّلة من خطر ما كان يُدعى بالرجعية على الثورة آنذاك، ثم تلاه ما بات يُعرف بالأفكار الحداثية" (بن عمره، 2010)؛ عجزت السياسات التربوية والتعليمية عن ترشيد وتأطير الحركة الثقافية والفكرية في الجزائر.

من جانب آخر، " لا يتوقف البناء الفكري على الأفراد بل يمكن أن يطال الجماعة والمجتمع والأمة، وأن هذا التفاوت يمكن أن يوصف بين حدّي الغنى الفكري والإفلاس الفكري. والتفاوت لا يقتصر على مستوى البناء الفكري، بل يكون أيضا في مدى الاهتمام بعالم الأفكار، بالمقارنة بالاهتمام بعالم الأشياء أو عالم الأشخاص (ملاكوي، 2015، الصفحات 73-74)؛ وفي هذا الإطار اهتمّت الجزائر بتنظيم ملتقيات الفكر الإسلامي كانت تحضره شخصيات علمية وثقافية عالمية من صناع الفكر العربي الإسلامي المعتدل من مختلف التخصصات الإسلامية والدراسات المستقبلية، الأمر الذي جعل الجزائر "تحتل الصدارة الفكرية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، على مستوى العالم الإسلامي والدولي وكانت حينها مبتدعة حوار الحضارات والأفكار حيث فسحت المجال لغير المسلمين ودعّتهم لحضور ملتقيات الفكر الإسلامي والمشاركة بمحاضراتهم وأفكارهم وحواراتهم" (ابن تريعة، 2008).

كان التعسّف وسوء التعامل مع مطالب المسألة الأمازيغية وإقصائها، قد خلق أزمة مجتمعية وأمنية ليس في منطقة القبائل فحسب، بل كادت أن تهدد الوحدة الترابية للوطن؛ وتوطّن اللغة العربية وتعميم استعمالها، كانت عملية غير موفقة، لأن القائمين على تنفيذ المشروع، هم إطارات جزائرية من نخبة التيار الفرانكوفوني المضاد للتعريب الحقيقي فقاموا بتعريب الحرف فقط، ولم تعرّب المواد العلمية إلى اليوم.

استمرّت أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، واستمرّ معها الإقصاء بالانحياز للعروبة وإغفال البعد الأمازيغي، رغم أن مناضلي المسألة الأمازيغية من

الوطنيين أكدوا أن الجزائر جزائرية، وليست عربية أو بربرية أمازيغية، وفق تصور أحادي لا يضمن التنوع والاختلاف؛ "وهذا الطلب حسب المجاهد الصادق حجرس، لم يكن يعادي الانتماء العربي الإسلامي للجزائر إطلاقاً، بقدر ما كان يرمي إلى ضم كل مكونات هذا المجتمع، بما في ذلك الانتماء الأمازيغي وقد تعايش مع الانتماء العربي على مرّ العصور" (ابن تريعة، 2008).

إن سياسة البناء الفكري بعد الاستقلال، والذي كان على مستوى التعليم بأطواره ومستوياته المختلفة، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية وغيرها، "فالمجتمعات عرفت مؤسسات تتخصص في إنتاج الأفكار وتطويرها وصياغتها، قد تكون هذه المؤسسة: مدرسة، أو مركز، أو معهد، أو جمعية، أو غيرها؛ ويطلق علينا اسم (think tanks) وهي عبارة عن خزانات الأفكار، أو صوامع التفكير أو مختبرات لصنع الأدمغة استعداداً لحرب الأفكار" (ملاكوي، 2015، صفحة 249)؛ نستطيع أن نعدّها اجتهداً من السلطة الجزائرية لحماية أمنها الفكري في مواجهة معارضة قوية من التيارات اليسارية، والحدائية التي كانت ترى في التمسك باللغة العربية والإسلام والمحافظة على بعض العادات والتقاليد في المجتمع، هي نوع من الرجعية يجب التخلص منها ومواكبة العصرنة والتقدم، والانفتاح على الثقافة الغربية والفرنسية تحديداً.

"وكلّ مجتمع يعرف بعقيدته، ودينه، وأسلوب تفكيره العقدي والسلوكي، لأنه من خلالها تظهر هويته وتقوى شوكته، ويتحقّق أمنه في شتى الميادين والمجالات، ولا يعني هذا إهمال الجانب المعرفي والعلمي والتطوّر التكنولوجي" (جفال، 2013، صفحة 65)؛ لأنه ليس هناك تناقض أو تصادم للتطوّر التكنولوجي مع الحفاظ على الهوية الوطنية؛ غير أن دعاة العولمة الثقافية وعولمة القيم، يطرحون معادلة صعبة ويروجون لها، وتتمثل في الاختيار بين ثنائيي التطوّر العلمي والتكنولوجي مع الذوبان في قيم الحضارة الغربية المادية، أو التخلّف مع التمسك بمنظومتنا القيمية، ومقومات هويتنا الوطنية.

وشكّل التيار التغريبي في الجزائر من المدنيين والعسكريين، والمتأثر بالثقافة والقيم الفرنسية، والذي كان بيده جزء من صناعة القرار، جماعة مصالح تمسّكت بالنظرة الأحادية وإقصاء الرأي الآخر، وكانت تقف في وجه أي إصلاح حقيقي في المجالات المختلفة-حفاظا على مصالحها الضيقة، ومصالح الجهات الأجنبية التي تتبعها-مما أفرز ردّة فعل اجتماعية، وانتفاضة شعبية قوية في 1988، تمخّضت عنها إصلاحات دستورية وسياسية أثمرت تعددية حزبية وإعلامية فيما بعد.

2.3. الأمن الفكري بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر

كشف إقرار التعددية الحزبية والسياسية في الدستور الجزائري لسنة 1989 عن أغلب الأفكار الموجودة في الساحة السياسية، وسمح بإعادة ظهور أحزاب تقليدية تاريخية، وتأسيس أحزاب جديدة بأفكار وأيديولوجيات مختلفة، إلى جانب جمعيات وطنية ومحلية بأهداف وتوجّهات متعددة على غرار " الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) التي اعتمدت على أساس ديني... وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)؛ وهو حزب يستند إلى قاعدة إثنية ثقافية فرنكوفونية، واعتمدت بعدها عدة أحزاب طغى عليها الطرح العددي أكثر من العمق الاجتماعي والسياسي " (مخلوف، 2013/2012، صفحة 194).

عرف التحول الديمقراطي في الجزائر نوعا من فوضى الأحزاب والجمعيات، والتي لم تلتزم بالتشريعات والقوانين في برامجها وأنشطتها؛ وكانت الدولة في أضعف حالاتها لأنها عرفت تفكيكا لنظام حكم أحادي قديم، وقام على أنقاضه نظام تعددي جديد؛ وساهم التباين الفكري والأيديولوجي بين التيارات المختلفة في ظهور بوادر للصراع على الساحة السياسية، غدّته وسائل الإعلام، فاشتدّ التوتر فيما بين أقطاب المعارضة من جهة، ومع الحزب الحاكم من جهة ثانية.

كان من أهم الأفكار والأيدولوجيات التي راجت في المجتمع الجزائري بعد إقرار التعددية، وتناولتها وسائل الإعلام آنذاك، وكباقي المجتمعات: ظهر اليسار الذي يمثل الفكر الاشتراكي والشيوعي والتروتسكي، واليمين ممثلا في التيار الديني بأفكاره المتبينة، وبعض الأفكار الليبرالية العلمانية، وأما الوسط فيتنقاسمه التيار القومي العروبي مع باقي المحافظين.

كان اليسار في الجزائر قويا نتيجة انتهاز الدولة الخيار الاشتراكي، الذي يعاكس توجهات دولة الاستعمار الفرنسية، إضافة إلى تشبّع القادة الثوريين بالفكر اليساري التحرري...ناهيك عن أنه كان من باب ردّ الجميل لدول المعسكر الاشتراكي" (عتبي، 2016). وكان هذا التيار في مواجهة مباشرة مع التيارات الإسلامية كباقي الدول العربية (انظر التعليق رقم: 3)؛ ومن أهم مواقفه رفقة باقي التيارات العلمانية، رفضهم لقانون الأسرة الجزائري الذي يروونه قانونا رجعيا حيث تم تعديله سنة 2005... "فاعتبر المراقبون أن قانون الأسرة سيشكل الضربة القاضية للإسلاميين والوطنيين والمحافظين بشكل عام بعد أن تراجعوا في معركتهم للدفاع عن اللغة العربية أمام اللغة الفرنسية " (دون كاتب، 2004).

لم يكن التيار الإسلامي هو الآخر على نهج أو فكر موحد؛ بل كان يضم آراء وأفكارا تختلف فيما بينها في نظرتها لطريقة العمل العام من جهة، وتختلف أيضا حول طرق ووسائل التغيير السياسي من جهة أخرى: حيث تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخلفيات فكرية مختلفة ومتناقضة أحيانا كالفكر السلفي والفكر الشيعي، بينما اكتفى التيار المحسوب على الإخوان المسلمين في بداية الانفتاح بتأسيس جمعيات الإرشاد والإصلاح، وجمعية النهضة، وانضوى تيار الجزائر تحت قبة الرابطة الإسلامية، ورغم ذلك كان هذا التيار في غالبته في خصومة سياسية مع التيارات العلمانية خاصة.

أما "التيار العلماني، الديمقراطي باتجاهاته المتعددة على الساحة السياسية: الليبرالية، الشيوعية...الخ، كانت الغلبة الحقيقية فيه للدور الذي لعبته الاتجاهات ذات البعد الثقافي، التي اتخذت من التراث والثقافة الأمازيغية وسيلة لتغذية مشاريعها السياسية الحزبية الضيقة؛ والتي يغلب عليها الطابع الثقافي (Culturalism) (انظر التعليق رقم:4): قضية الهوية، اللغة، نوعية النظام السياسي؛ هذا بالإضافة إلى بعض الأحزاب المجهرية التي تبنت شعار الديمقراطية كعنوان لأحزابها، وبقيت بدون تأثير فعلي على المجتمع وبدون قواعد اجتماعية حقيقية" (مخلوف، 2013/2012، صفحة 204).

يتزعم تيار الوسط في الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، الذي "استوعب في صفوفه جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات. ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوي على الطرف ونقيضه: الإسلامي المناهض أصلا للوطني والمناهض بدوره للفرنكو-لائي الذي يمثل النموذج الفرنسي في الجزائر، المناقض للعروبي الذي يولي وجهه نحو المشرق العربي وتياراته البعثية والقومية والعروبية" (ثنيو، 2004).

بعد صعود التيار الإسلامي بقوة في أول انتخابات تعددية، لم تقبل به التيارات الديمقراطية العلمانية بزعامة حزب (RCD) والشيوعية بزعامة حزب (PAGS) وبعض الشخصيات المدنية والعسكرية النافذة، التي تخوّفت من هذا الصعود الملحوظ للإسلاميين، بدعوى حماية الأمن الفكري للمجتمع الجزائري، قامت ضجة إعلامية داخلية وخارجية وتحرك سياسي متعدد الأقطاب، حيث دعا زعيم حزب الطليعة الاشتراكية صراحة إلى القطيعة النهائية مع التيار الإسلامي...واتهم بعض أطراف النظام الجزائري بالتواطؤ مع الأصوليين (رزاق، 1999)؛ قاد هذا التحرك في النهاية إلى توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر، والذي أفرز موجة من العنف والعنف المضاد. فالاستغلال السيء

للتعددية الحزبية، وعدم نضج الديمقراطية لدى مختلف التيارات الفكرية، أفرز أزمة أمنية مجتمعية أضرت بالأمن الوطني الجزائري.

تطوّر الانفلات الأمني سريعا، وأدّى إلى ظهور الإرهاب (أنظر التعليق رقم:5) الذي يتغذى خاصة على مشاكل الجهل، الفقر، التهميش، الاقصاء، اللاعدالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية؛ والتي هي بالأساس من مخرجات التسيير الخاطئ للحكومات المتعاقبة، وفساد الأجهزة المختلفة للدولة.

لم تفلح الحلول الأمنية والعسكرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب في الجزائر التي دامت لأكثر من عشر سنوات، حيث اهتدت في الأخير إلى وضع استراتيجية شاملة للخروج من الأزمة الأمنية، ولمواجهة التطرف ومكافحة الإرهاب.

تمثلت الاستراتيجية الجزائرية في مشاريع إصلاحية في جميع القطاعات، أثمرت نتائج إيجابية خاصة في المجال الأمني، حيث تحقق السلم والأمن، واستتبّت الأمور، واستقرّت الأوضاع. انطلقت المشاريع التنموية عبر كامل التراب الوطني، والتي عرفت جدلا واسعا في الأوساط الإعلامية والشعبية لما فيها من عيوب وتجاوزات قانونية واقتصادية متنوعة.

بدأ التجسيد الفعلي لميثاق السلم والمصالحة، الذي تمثل بصفة عامة، "في تفضيل الحفاظ على تماسك المجتمع الجزائري وانسجامه، تماشيا مع القيم الروحية والأخلاقية العريقة التي تدعو إلى التسامح والإنسانية واحترام قداسة الحياة البشرية... وأن مبادئ الدين الإسلامي، الذي استغلته الجماعات الإرهابية ورُعاتها، لطالما كان اللّحمة الموحّدة، ومصدرا للنور والسلم والحرية والتسامح...والسياسة التي لا تؤمن سوى بالقمع لا يمكن أن تفي لوحدها بالغرض في مجال القضاء النهائي على ظاهرة الإرهاب...والسلم في القلوب والطمأنينة في النفوس أمران لا غنى عنهما من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي أصابته بشدة جراح العشرية السوداء وآلامها" (مساهل، 2016، صفحة 13): عُرِفَت

نلك الاستراتيجية فيما بعد بالمقاربة الجزائرية لمواجهة الإرهاب وباقي أنواع الصراعات المسلحة.

4. خاتمة:

بعد التطرق إلى الأمن الفكري كمفهوم جديد، ومصطلح مستحدث في الدراسات الأمنية، والذي يقصد به عموما تدبير الدولة والمجتمع للاطمئنان على السلامة الفكرية للأفراد والجماعات، وتأمينهم من الانحراف والتطرف، والالتزام بالوسطية والاعتدال في جميع الأمور، وتحصين الهوية الوطنية من الاختراق في مواجهة التيارات الثقافية والفكرية الوافدة لحفظ النظام العام وتحقيق استقرار الدولة والمجتمع، وبعد بيان أن الأمن الفكري له مقومات يركز عليها، وأبعاد يتحقق من خلالها، وله أيضا مهددات تمس بوجوده، يمكن استنتاج الآتي:

بدأ البناء الفكري في الجزائر مبكرا بصورة عفوية بين أوساط الشعب، ثم تمّ التأسيس لأمن فكري جزائري، من خلال نشاط الأحزاب السياسية والجمعيات والزوايا، إلى جانب محتوى الوثائق الرسمية للثورة الجزائرية، وذلك بغرض مواجهة واقع الاحتلال الفرنسي على الصعيد الثقافي، الفكري، السياسي، وصولا إلى المقاومة المسلحة، ونيل الاستقلال.

بعد الاستقلال، كرّست الجزائر سياسة بناء أمن فكري اعتمدت فيها على الأحادية الحزبية في المجال السياسي، وعلى تعريب التعليم وتنقيح المناهج التربوية والتعليمية بما يتوافق مع الخط السياسي للنظام الحاكم، كما أدرجت عناصر الهوية العربية الإسلامية في مختلف الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية، وأغفلت عنصر الأمازيغية كمكوّن أساسي للشخصية الجزائرية.

وبعد إقرار التعددية السياسية، ظهر من جديد الخلاف الفكري والثقافي والسياسي الذي كان موجودا قبل الاستقلال، وذلك في شكل معارضة سياسية للنظام

القائم حيث ساهم التباين الفكري والأيديولوجي بين التيارات المختلفة في ظهور بوادر للصراع الفكري على الساحة السياسية، أدّى في الأخير إلى توقيف المسار الديمقراطي ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر.

انتهجت الجزائر مقاربة متكاملة لمواجهة الظاهرة الإرهابية، توجت بتجسيد ميثاق السلم والمصالحة، ووضع حدّ لعشرية دموية، ومأساة وطنية كادت تعصف بمستقبل الدولة الجزائرية.

ولتعزيز الأمن الفكري الجزائري يمكن العمل على الآتي:

- دعم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية، للقيام بأدوارها بكل حرية في تحصين روادها من الناشئة والشباب خاصة، لمواجهة أي فكر ديني أو غير ديني يهدد الأمن المجتمعي؛

- توسيع نشاط مؤسّسة المسجد كفاعل أساسي في البناء الفكري، إلى الخوض في المسائل الأساسية للدولة والمجتمع، وعدم الاقتصار على الشعائر التعبدية؛

- مواجهة الفكر المتطرّف بالفكر المعتدل والمستنير، بتفعيل دور العلماء والمفكرين للاضطلاع بمهمة محاربة الأفكار الهدامة التي تقود إلى الأفعال الإرهابية.

- العمل على توجيه عامة الشعب أيضا إلى التمسك بهويته، والتحلّي بمعاني الوطنية الحقّة، ودعم روح الاعتزاز بمؤسسات الدولة والمساهمة في ترشيدها، والالتفاف حول النخب الوطنية، والبرامج والتجارب الناجحة، والعمل على نهضة وطنية شاملة؛

- تجنيد وسائل الإعلام الوطنية بأنواعها، عمومية وخاصة، لتبني سياسة إعلامية تهدف إلى بناء فكري سليم، ولمواجهة الغزو الفكري وكل ما يهدد الأمن الفكري الجزائري؛

- محاربة الجهل من خلال البرامج التعليمية الموضوعية، ونشر الوعي والحس الوطني عبر الإعلام الهادف والمسؤول، ووضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لمواجهة مغالطات المحتوى الإلكتروني في شقّه الفكري والثقافي.

- مواجهة الإرهاب العادي الطبيعي بالقضاء على أسبابه الاجتماعية (سكن، صحة، عمل...الخ) من خلال المعالجة الاقتصادية والاجتماعية لكل الظروف المؤدية إلى الانحراف الفكري والتطرف، وانتشار الإرهاب؛

- تشجيع البحوث الأكاديمية في مجال الأمن الفكري وربطه برشادة التسيير في كافة المؤسسات الوطنية على اختلاف مجالاتها.

التعليقات والشروحات

(1) النخبة المعاصرة: هي نخبة متكونة في الأساس إما في المدارس الفرنسية أو المعاهد العربية الإسلامية، لها رؤية مختلفة وذات مطالب جديدة، فمنهم الإداري والامام والمحامي، والمحاسب والأستاذ المكونين للنخبة الفرنسية، و منهم المعلمين في المدارس العربية الحرة الخاصة ومن بين أهم النخب الشبان الجزائريين (les jeunes Algériens) التي برزت في ذلك الوقت. وأهم ما ميز هذه النخبة هي مطالبها الوطنية كتحسين أوضاع المجتمع الجزائري، وتحقيق المساواة مع الفرنسيين وحرية المعتقد؛ كان لها بعد سياسي لكنه اجتماعي وثقافي.

(2) فرضت عليه الإقامة الجبرية غداة البيان الذي أصدره بمناسبة افتتاح المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16 أفريل 1964 حذر فيه من إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل.

(3) تراجع اليسار بتراجع على المستوى العربي والعالمي: ففي فترة الستينات والسبعينات كانت هناك حركات التحرر الوطني، وكان المعسكر الاشتراكي تنضوي تحته حوالي 70 دولة كانت تتلقى الدعم من هذا المعسكر بزعمامة الاتحاد السوفياتي... ويعود ذلك لعدم تمكن العرب عامة والجزائر تحديدا، من إنتاج فكر اشتراكي عربي أو بتمايز فكري اشتراكي عربي يعكس واقع وتطلعات المجتمعات العربية، وهي الفكرة التي اختصرها سمير أمين حين قال بدل أن نلغي كارل ماركس كان يجب أن نعرّبه.

(4) الثقافية هو إعطاء دور رئيسي للعامل الثقافي في برامج الاتجاهات الحزبية، بحيث يصبح هو المسيطر في تفسيرها للواقع الاجتماعي السياسي.

5) الإرهاب كِفْعَل هو التطبيق العملي والتنفيذ الفعلي لكل ما أنتجه التطرف الفكري من السلوكيات المنحرفة والخطيرة التي تهدد أمن المجتمعات المحلية والدولية؛ وهو يمثل عدوانا مستمرا، ويطرح نفسه بديلا عن سلطة الدولة غير أنه لا يستطيع أن يحل محلها وإن كان قد تمكّن من فرض إرادته على الشعب بقوة السلاح في العديد من أماكن العالم. أما الإرهاب المحترف، فهو صناعة قوى إقليمية ودولية، تستعمله كأداة ضغط لتغيير أنظمة سياسية غير مواتية، أو لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1) بيان أول نوفمبر. (1954). تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://bit.ly/3Gy6yyv>.
- 2) بن عمره، الفضيل. (2010، 01، 28). *العودة إلى التعليم الأصلي*. تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://bit.ly/3IvRcMK>.
- 3) بن تريعة. (2008، 22، 3). *ملتقيات الفكر الإسلامي بالجزائر: الحرب الإعلامية بيننا وبين الآخر*. تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://bit.ly/3dDQP4v>.
- 4) بن خيرة، نجيب. (2016، 12، 01). "الأمن الفكري في الدولة العباسية التحدي والمواجهة (750-1194م)". *مجلة الدراسات التاريخية*، 17(1)، الصفحات 97-136. تاريخ الاسترداد 4، 12، 2021، من <https://bit.ly/31zTx92>.
- 5) جفال، نورالدين. (2013، 12، 30). "دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري". *مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية*، 19(4)، الصفحات 56-68. تاريخ الاسترداد 4، 12، 2021، من <https://bit.ly/3oCwDGp>.
- 6) جرار، امانى غازي. (2019). قضايا معاصرة المناهج الفكرية والسياسية. الأردن: دار اليازوري العلمية. تاريخ الاسترداد 9، 12، 2021، من <https://bit.ly/3GuPs4u>.
- 7) دون كاتب. (2004، 9، 20). *معركة قانون الأسرة في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 11، 12، 2021، من <https://bit.ly/31Vjr6A>.
- 8) دستور الجزائري. (1963، 9، 10). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*. 64. الجزائر: المطبعة الرسمية. تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://bit.ly/33bvDRn>.
- 9) الحديثي، مها عبد اللطيف ، والخفاجي، محمد عدنان. (2006). *النظام السياسي والسياسة العامة*. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3ydKYMT>.
- 10) اللويحق، عبد الرحمن بن معلل. (د.ت). *الأمن الفكري: ماهيته وضوابطه*. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. تاريخ الاسترداد 1، 12، 2021، من <https://bit.ly/3lz9Bs9>.
- 11) لونييسي، رابح وآخرون. (2010). *تاريخ الجزائر المعاصر 2*. الجزائر: دار المعرفة.
- 12) لوصيف، سفيان. (2018، 7، 12). "الهوية الوطنية في النصوص والمواثيق الجزائرية". *مجلة دراسات*، 9(8)، الصفحات 91-115. تاريخ الاسترداد 9، 12، 2021، من <https://bit.ly/3pHqw3d>.
- 13) ملكاوي، فتحي حسن. (2015). *البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخطاؤه* (ط. 1). فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

- (14) مساهل، عبد القادر. (2016). *دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية*. وزارة الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وزارة الخارجية الجزائرية. تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://bit.ly/3yhRqmc>.
- (15) مرسوم رئاسي رقم 77-139. (1977، 10، 8). *"إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية"*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (71). تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1977/A1977071.pdf?znjo=71>.
- (16) مخلوف، بشير. (2013/2012). *موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة 1989-1995*: دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجهة الإسلامية للإنقاذ - المحلة. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي غير منشورة. قسم علم الاجتماع، جامعة السانية وهران. الجزائر.
- (17) مخنان، طارق. (2012/2011). *أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير*. رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة. قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر. تاريخ الاسترداد 4، 12، 2021، من <https://bit.ly/33h0AUr>.
- (18) عتبي، حمزة. (2016، 07، 26). *أحزاب اليسار في الجزائر أزمة وجود تعكس تراجع الاشتراكية العربية*. تاريخ الاسترداد 9، 12، 2021، من <https://cnn.it/3DuEDO1>.
- (19) الفيافي، عيسى بن سليمان. (2016). *الأمن الفكري والتوعية الفكرية*. المملكة العربية السعودية: مكتبة نور. تاريخ الاسترداد 9، 12، 2021، من <https://bit.ly/3y77rLz>.
- (20) قاصري، محمد السعيد. (2017، 12، 28). *"النخبة الجزائرية الفرانكوفونية بين التطرف والاعتدال: الشريف بن حبيلس أنموذجا 1891-1959"*. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 7(13)، الصفحات 288-313. تاريخ الاسترداد 4، 12، 2021، من <https://bit.ly/3rPwlsz>.
- (21) رزاق، عبد العالي. (1999، 11، 21). *حذر في حديث إلى "الحياة" من انفجار كبير. الهاشمي الشريف: بوتفليقة لا يتحكم في موازين القوى*. تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://bit.ly/3IFkjgM>.
- (22) شيخ، فطيمة. (2017، 3، 5). *"قانون كريميو 24/10/1870 أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية"*. مجلة الحوار المتوسطي، 8(1)، الصفحات 519-529. تاريخ الاسترداد 12، 12، 2021، من موقع <https://bit.ly/3GWOgHv>.
- (23) الشراخ، يعقوب أحمد. (2017، 2، 18). *طريقة التفكير*. تاريخ الاسترداد 9، 12، 2021، من <https://bit.ly/3y7FAuw>.
- (24) ثنيو، نور الدين. (2004، 10، 03). *الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية*. تاريخ الاسترداد 02، 12، 2021، من <https://bit.ly/3DJy4qU>.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 25)ILLOUL, M. T. (2009). *Le groupe scout Emir khaled de Belcourt: un maillon des scouts musulmans Algériens 1946-1962*. Algérie: ENAG Reghaïa.
- 26)Plateforme de la soummam. (1956, 8, 20). *Plateforme de la soummam pour assurer le triomphe de la révolution algérienne, dans la lutte pour l'indépendance nationale*. Consulté le 12, 9, 2021, sur <https://bit.ly/3IN5C1i>.